جامعة خميس مليانة

قسم العلوم الاجتماعية – شعبة الفلسفة السداسي الأول السنة الجامعية 2021 / 2022

المستوى: السنة الأولى ماستر – تخصص: فلسفة تطبيقية

المقياس: نظرية الدولة و النظم السياسية

النشاط: محاضرة

محاضرات في نظرية الدولة و النظم السياسية

المحاضرة الأولى: في تحديد مفهوم الدولة و أقسامها

مقدمة

لا تستقيم حياة الإنسان و يكون لها هدف إلا في جو من الطمأنينة و الأمن و الاستقرار، و هو ما لا يتحقق إلا بالعيش داخل الجماعة البشرية المنظمة، لذلك قيل بأن الإنسان اجتماعي بطبيعته، و يعني ذلك أن الحياة ضمن الجماعة ضرورة طبيعية إنسانية. و بالنظر في تاريخ البشرية فقد كشف الأنثروبولوجيون أن استقرار الجماعة البشرية لم يكن إلا بعدما اكتشف الإنسان الزراعة و طرق تخزين الغذاء و تربية الحيوانات، و هي حالة نتجت عن ضرورة بحث الإنسان عن الطرق التي ينتج بها غذائه بنفسه ربما بسبب صعوبة الصيد و الجمع، أو هجرة قطعان الحيوانات التي تعود على صيدها، إلى مناطق بعيدة بسبب التغيرات المناخية.

و حالة الاستقرار الاجتماعي جعلت الإنسان يتجه إلى استغلال الأرض و استصلاح أكبر مساحة ممكنة، مما جعله يبتكر كل الأدوات اللازمة لذلك كما استخدم الحيوانات للحرث و النقل و الدرس و مختلف الخدمات المتعلقة بتحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات قابلة للتخزين و الاستهلاك، كما ابتكر طرق غرس الأشجار المثمرة و القيام بفلاحتها، و تجفيفها ثم ادخارها كالتين و التمر و غيرها. يضاف إلى ذلك قيامه على تربية الحيوانات التي تسد حاجاته من اللحوم و الألبان و الدهون، و صناعة الألبسة و الأغطية و الحذاء من جلودها و صوفها و وبرها، و أيضا فقد اقتضى على الإنسان الذي استصلحا أرضا أن تصبح هذه الأخيرة ملكا مشروعا له، و هو يوظف في هذا العمل أفرادا آخرين للقيام على الأرض و فلاحتها، و هو ما أدى إلى قيام الجماعة البشرية.

و قد كان لهذا الاستقرار و قيام الجماعة البشرية أثر في تعلق الأفراد بالأرض التي استصلحوها و حددوا معالمها و حدودها، و هي الوطن الذي يستقرون عليه و يحميهم من الجوع، فنشأت لديهم عاطفة الوطنية، و هي عاطفة يمتزج فيها الإحساس بالإيثار بالإحساس بالحب، و يعني الإحساس بالإيثار ألا يؤثر على هذه الأرض التي تمثل وطنه، أرضا أخرى، و الإحساس بالحب يعني ألا يحب أرضا أخرى أكثر من حبه لأرضه أي وطنه.

إن توسع الحياة الاجتماعية و الرقعة الجغرافية التي استوطنها الأفراد يؤدي إلى بناء القرى و المدن فتعقدت العلاقات الاجتماعية، بتعقد نشاطات الانسان الاقتصادية، إذ ظهرت بجانب الزراعة نشاطات اقتصادية أخرى لاسيما التجارة و الصناعة و الخدمات العامة مما استلزم ضرورة إقامة نظام يتجاوز قانون الجماعة القائم على الأخلاق و العرف، إلى ما يسمى بالقانون السياسي الذي يحكم بين الناس وفق قاعدة الالزام و الاكراه لصالح الجماعة ، و من ثم قيام الإطار السياسي للمجتمع و هو الدولة، لكن ما المقصود بالدولة لغة

و اصطلاحا؟ و كيف أصبحت الدولة موضوع لدراسة فلسفية قائمة بذاتها؟ و ماهي أهم النظم السياسية التي توصلت هذه الفلسفة إلى وضعها كأرقى أشكال التنظيم السيسي؟

مفهوم الدولة لغة و اصطلاحا

مفهوم الدولة لغة

ورد في لسان العرب لابن منظور أن " الدَّوْلَةُ و الدُّولَةُ " تعني العُقْبَةُ في المال و الحرب أي الغلبة و الظفر بها، و الدَّوْلَةُ و الدُّولُ يعني السنن التي تغير و تبدل و " الدَّوْلَةُ " أي الفعل و الانتقال من حال إلى حال، و التداول أي مرة لهذا و مرة لهذا. و في القاموس المحيط " الدَّوْلَةُ " تعني انقلاب الزمان بمعنى مرة لهؤلاء و مرة لهؤلاء.

مفهوم الدولة اصطلاحا

أما اصطلاحا فالدولة مصطلح سياسي يعني تجمع بشري يستقر على إقليم محدد جغرافيا بحدود جغرافية طبيعية أم مصطنعة، يخضع لسلطة سياسية واحدة تتمتع بكامل السيادة، و في هذا السياق فإن الدولة كيان سياسي يتشكل من أربعة عناصر هي: الشعب و الإقليم و السلطة السياسية السيادة الوطنية. فالشعب نعني به مجموعة أفراد البشر الذين يمارس عليهم التنظيم السياسي، و الإقليم نعني به الرقعة الجغرافية المحددة التي يستقر عليها الشعب، و السلطة السياسية تعني نظام الحكم السياسي الذي تمارسه السلطة السياسية على الشعب و قد يكون مصدره إرادة الشعب نفسه أو يفرضه الفرد، و السيادة الوطنية تعني الاستقلال الذاتي للدولة عن كل سيطرة خارجية، يكون لها الاعتراف و التقدير من طرف الدول الأخرى بموجب قانون العلاقات الدولية، مما يجعلها شخصية معنوية و كيان سياسي قائم بذاته. لذلك فالدولة تتميز بمجموعة من الخصائص هي:

1)- أنها المؤسسة العليا التي تمارس سيادتها بدون قيود، فهي التي تعلو على بقية المؤسسات و التنظيمات أو الجماعات الأخرى التي تتشكل منها الدولة.

2)- أنها تتشكل من مجموعة من المؤسسات التي تختلف عن مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، بكونها مسؤولة عن صياغة القرارات العامة و مدى تنفيذها من طرف الجميع.

3)- انها تملك الشرعية القانونية لذلك تكون قراراتها ملزمة للجميع لكون هذه القرارات تخدم المصلحة العامة.

4)- الدولة لها قوة الهيمنة و الصرامة فهي تملك القوة القانونية لإرغام الجميع على احترام القانون و الالتزام به، و معاقبة المخالفين له.

5)- للدولة إقليم جغرافي محدد تمارس فيه سيادتها كاملة على الشعب، و معترف به من القانون الدولي.

و بذلك تكون الدولة تختلف عن الأمة، فإذا كان كلاهما شخصية معنوية، إلا أن الفرق بينهما يظهر في كون العلاقات بين الأفراد في مجتمع الأمة تخضع مجموعة من المقومات التي يشعر بها الفرد في شكل عواطف و قيم روحية لاسيما شعور الأفراد بانتمائهم إلى مقومات ثقافية و حضارية واحدة مثل اللغة و الدين و العرق و التاريخ والمصير المشترك، بغض النظر عن العوامل المادية كالمصالح المشتركة و الإقليم، بينما العلاقات التي تربط الأفراد في مجتمع الدولة تقوم على المصالح المادية المشتركة دون النظر إلى اللغة و الدين و العرق و اللون و التاريخ و غيرها.

فالدولة إذن هي مرحلة متأخرة في سلم التطور الاجتماعي، فهي لم تظهر في عصر ما قبل التاريخ المدون، لأن قيامها يقتضي تغييرا كاملا في مبدأ التنظيم الاجتماعي، فيكون الحكم لمن يملك قوة السيطرة ماديا بما يملكه من قوة اقتصادية أو معنويا بما يملكه من قوة فكرية و إيديولوجية أو سحرية، و ليس كما كان الحال في المجتمعات البدائية القديمة التي كانت السلطة بالقرابة، أو حكمة كبار المجتمع. إن كل دولة تبدأ بالقهر

و الطاعة لكن سرعان ما تصبح عادة الطاعة هي مضمون الضمير الجمعي، ثم سرعان ما يتحول هذا الضمير إلى الشعور بالولاء للعلم، و هو ما يجعل الدولة أساسية لتحقيق النظام العام تصون المصلحة العامة.

النظرية السياسية قبل عصر أفلاطون

لم توجد نظريات سياسية في الإمبراطوريات الشرقية القديمة قبل عصر الحضارة اليونانية، إذ لم يكن من المألوف الحديث عن نظام سياسي آخر غير النظام السائد الذي كان يضع السلطة في يد حاكم يستمد سلطته من السحر أو من الآلهة ، و من ثم فلم تكن مشكلة الحرية مثلا تناقش على أساس أن الإنسان حر في مجتمعه ما لم يكن خاضع لسعب آخر له دين مختلف عن دينه. لكن هذا القول لا يعني أن الأمم الشرقية القديمة لم تمارس السياسة، و لكنها لم تضع نظما سياسية نظرية، و إنما كانت هناك ممارسة مباشرة للسلطة السياسية دون الاستناد إلى أية نظرية سياسية، و ذلك في تنظيم الحياة الاقتصادية و التجارية و القضائية و الأمنية في المجتمع. و لهذا فالممارسة السياسية كانت قد أدت إلى بروز تشريعات لا سيما تشريع " حمورابي " في بلاد وادي الرافدين و تشريع " صولون Solon " في أثينا القديمة، و هي تشريعات تبرين طرق ممارسة الحكم، كما نجد ذلك أيضا في وصايا الفراعنة لأبنائهم منذ الألف الثالث قبل الميلاد، و نجد في الهند كتب البراهمة تقول بأن الحكام خرجوا من رأس الإله براهما، و خرج المحاربون من ذراعيه، و التجار من رجليه أما الفلاحون و المزارعون فقد خرجوا من قدميه. و لهذا فنشأة الدولة كان في عهد متأخر من التطور الاجتماعي، فلم تظهر قبل عهد التاريخ المدون، لأن قيام الدولة كان يقتضي تغييرا في مبدأ التنظيم الاجتماعي من أساسه فيكون المبدأ هو أن يكون الحكم لمن يسيطر بدل أن يكون لذوي القربى كما كانت القاعدة السائدة في المجتمعات البدائية.

و هكذا فقد مرت أثينا كغيرها من مدن بلاد الشرق القديم بمراحل تدرجت خلالها من الحالة البدائية إلى حالة التنظيم السياسي، فقد انتقلت من نظام الملكية المشاعة للأرض إلى نمط المجتمع القبلي الذي تحولت فبه الملكية المشاعة للأرض إلى الملكية الفردية، حيث تركزت في يد رؤساء الأسر الأرستقراطية الكبيرة و تحول عدد كبير من السكان إلى رقيق بسبب الديون التي لم يقدروا على تسديدها، فكان حكم النبلاء حيث تتركز السلطة البكل فروعها في أيدي الملاك الأرستقراطيين، فمنهم كان يعين مجلس الحكام التسع أو ما يعرف بمجلس الأراكنة، و منهم يعين الكهنة و القضاة و قادة الجيش، و هذا النوع من السلطة السياسية سادت أثينا حتى عهد " صولون Solon " في حوالي القرن السادس قبل الميلاد.

كان من أهم ما جاء في تشريع " صولون Solon " إنصاف الطبقات التي بدأ نفوذها يتزايد و يزاحم نفوذ طبقة التجار و الملاحين و أصحاب الصناعات، اولئك الذين عظمت قوتهم و تزايدت ثروتهم مع اتساع تجارة المدن اليونانية و نشاط الرحلات الخارجية.

وضع " صولون Solon " تشريعاته سنة 594 قبل الميلاد، و بذلك يكون قد وضع الحجر الأساس للديمقراطية اليونانية، بما أدخله من إصلاحات اجتماعية و سياسية قضت على سلطة الطبقة الأرستقراطية، و أعطت للطبقة الشعبية دورها في المشاركة في السلطة السياسية و تسيير شؤون الدولة، و ذلك من خلال اعطاء المواطنين حق المشاركة في المؤتمر الشعبي، الذي كان من اختصاصه انتخاب كبار الموظفين في و رجال التشريع، و اعلان الحرب و ابرام اتفاقيات.[1]

[1]- ابراهيم دسوقي أباضة، عبد العزيز الغنام، **تاريخ الفكر السياسي**، دار النجاخ- بيروت،(د.ط) 1973، ص 11.

كما أنشأ " صولون Solon " المحاكم الشعبية التي كانت تختار أعضاءها من بين عامة الناس. و قد كان من أهم ما جاء به تشريع " صولون Solon ":

1- إلغاء نظام الرق بسبب الديون.

2- إصدار قانون يعفي الابن من مساعدة أبيه إذا لم يكن الأب قد علمه مهنته[2]

3- جعل أساس الاشتراك في الحكم امتلاك الفرد المشارك مقدارا من الثروة، شريفا كان أم غير شريف. و هكذا سمح للعامة المشاركة في الوظائف السياسية على حسب ما يملكه الفرد من الثروة، و ما يدفعه للمدينة كضريبة.

و قد قسم " صولون Solon " المواطنين إلى أربع طبقات هي: 1- طبقة الأغنياء، 2- طبقة ملاك الأرض، 3- طبقة الفرسان، 4- طبقة المأجورين (أو العمال). و إذا كانت هذه الطبقات متفاوتة في الملكية، فهي أيضا متفاوتة في الحقوق السياسية و المكانة الاجتماعية.

كما أن إصلاحات " صولون Solon " السياسية و إرساءه لأسس الديمقراطية في أثينا، قد سمحت لإنشاء أحزاب سياسية تنافست من أجل الوصول إلى السلطة السياسية، و كان من بين أهم الأحزاب السياسية التي ظهرت، نجد حزب " السهل " و هو يضم طبقة النبلاء و ملاك الأرض، حزب " البحر " و هو يضم المعتدلين المجندين لإصلاحات " صولون Solon "، حزب " الجبل" و يضم كل الذين لم يرضوا بإصلاحات " صولون Solon ، من دعاة الديمقراطية المتطرفة، و عامة الشعب، و عمال المناجم و الزراعة و الصناعة، و يعتبر زعيم هذا الحزب و هو " بيزاستراتوس " أول مؤسس للديمقراطية اليونانية في مجال الممارسة الفعلية، و وصل إلى السلطة السياسية بفعل نضال حزبه، و كان أول ما قام به هو مصادرة أملاك الأغنياء لصالح الدولة، و أقام أسطول بحري قوي، و أسس مدينة أثينا، كما أمن الطرق البحرية لتنشيط الملاحة و التجارة، و أدخل عبادة الإله " ديونيزوس " إلى أثينا و هو إله الطبقات الشعبية.

و على ضوء هذه التحولات السياسية كان لابد أن تظهر فلسفة سياسية جديدة تعبر عن ضرورة أخذ الفرد بعين الاعتبار في المجال السياسي، و كمان ذلك هو فلسفة السفسطائيين.

---

[2]- أميرة حلمي مطر، **في فلسفة السياسة**، دار الثقافة للطباعة و النشر – القاهرة، ط2، 1978، ص ص 15 – 16.